التقرير الثالث عشر

—

مشترك ١٣

جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

——

الفصل التشريعي الأول

دور الانعقاد العادي الرابع

——

اللجنة المشتركة

من

لجنة الشئون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنه و الشئون الافريقية

——

الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

تحية طيبة، وبعد.. فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنة والشئون الأفريقية، عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وبروتوكولاته المُلحقة ، والموقع في كيجالى بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢١، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارت اللجنة المشتركة السيد النائب د. أشرف العربي مقرراً أصليا، والسيد النائب د.هشام عمارة ، مقرراً احتياطياً، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس اللجنة المشتركة

٢٠١٩/٢/١٣ **م. أحمد سمير صالح**

تقرير
اللجنة المشتركة
من
لجنة الشئون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنه والشئون الافريقية
عن
قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٩
بشأن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وبروتوكولاته المُلحقة ، والموقع في كيجالى بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢١

أحال المجلس بجلسته المعقودة في١٣من فبراير سنة ٢٠١٩ إلى لجنة مشتركة من لجنة الشئون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنه و الشئون الأفريقية ، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وبروتوكولاته المُلحقة ،والموقع في كيجالى بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢١، وإعداد تقرير لعرضه على المجلس الموقر.

فعقدت اللجنة المشتركة اجتماعاً لنظره بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٣، حضره مندوباً عن الحكومة كلا من:

<u>مندوبي وزارة التجارة والصناعة</u>

١-الدكتورة / أماني الوصال رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية.

٢-الأستاذة/ نهي نوفل مدير عام الاتفاقيات الإقليميه.

<u>مندوبي وزارة المالية</u>

١-الأستاذ/ مصطفي مراد رئيس الاتفاقيات الدولية بمصلحة الضرائب المصرية.

٢-الأستاذ/ السيد محمد عبد الرحمن رئيس الإعفاءات بمصلحة الجمارك.

٣-الأستاذة/ هالة محمود عبد الواحد المدير العام بمصلحة الجمارك.

اطلعت اللجنة المشتركة على تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية في شأن طريقة إقرار الاتفاق المعروض، وقد وافق المجلس علي التقرير المشار إليه بجلسته المعقودة يوم ٢٠١٩/٢/١٣، وأحاله

إلى اللجنة المشـتركة في ذات التاريخ، حيث ارتأت لجنة الشـئون الدسـتورية والتشـريعية فيه أن القرار المعروض بالموافقة علي الاتفاق المؤسـس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وبروتوكولاته المُلحقة ، والموقع في كيجالى بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢١، لا يتضـمن ما يخالف الدسـتور طبقا لحكم المادة ١٥١ من الدستور، و١٩٧ من اللائحة الداخلية للمجلس.

نظرت اللجنة المشـتركة القرار المشار إليه ومذكرته الإيضـاحية و البروتوكولات الملحقة بالاتفاق (*)، واسـتعادت نظر الدسـتور واللائحة الداخلية للمجلس، وفى ضـوء ما دار في اجتماعها من مناقشـات، وما أدلت به الحكومة من إيضاحات تورد اللجنة المشتركة تقريرها مبوباً على النحو التالي:

مقدمة.

أولاً: مضمون الاتفاق فى ضوء أحكامه.

ثانياً: رأى اللجنة المشتركة.

مقدمة (**)

منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الإفريقي (٥٥ دولة) ، بهدف إزالة الضرائب الجمركية والقيود غير الجمركية امام حركة التجارة البينية الافريقية ، وبالتالي خلق سوق قارى لكافة السلع والخدمات داخل القارة الافريقية يضم اكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلى الإجمالي له عن ٣ ترليون دولار ، مما يؤدى الى انشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة تجاه واردات القارة الافريقية من الخارج ، وبالتالي إعلان قيام الولايات المتحدة الافريقية وفقاً لقرارات القمة الافريقية .

تم الاتفاق خلال اجتماع القمة العادى للاتحاد الإفريقي الثامنة عشر (يناير ٢٠١٢ أديس ابابا / اثيوبيا) والتي عقدت تحت عنوان تعزيز التجارة البينية في إفريقيا Africa (BIAT) Boosting intra– Trade inعلى أهمية المُضى قُدماً نحو التكامل الإقليمي ، وقد تم تحديد عام ٢٠١٩ للوصول الى الاتحاد الجمركي في القارة الافريقية مروراً بمنطقة التجارة الحرة القارية في عام ٢٠١٧ كموعد مبدئى ، وذلك في إطار تنفيذ الإطار الأوسع لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ، والتي يتمثل الهدف من إطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية في إبرام اتفاقية تجارية شاملة من

(*) مرفقة بالتقرير.

(**) المصدر وزارة التجارة والصناعة –مذكرة شارحة مرفقة بالتقرير.

شأنها زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في افريقيا والتغلب على الاعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة الى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمي والقاري . كما قامت القمة باعتماد خطة عمل تعزيز التجارة البينية للقارة الافريقية BIAT والتي حددت سبعة أولويات تتمثل في السياسة التجارية ، وتسهيل التجارة ، والطاقة الإنتاجية ، والبيئة التحتية ذات الصلة بالتجارة ، وتمويل التجارة والمعلومات التجارية ، وتكامل الأسواق ، كما تم اعتماد خارطة الطريق لتوضيح خطوات الوصول الى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي .

وبناءً عليه، قام السيد/طارق قابيل وزير التجارة والصناعة السابق بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢١ في كيجالى ، بالتوقيع على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (الاتفاق المعروض).

أولاً: مضمون الاتفاق في ضوء أحكامه:

هذا الاتفاق دولي متعدد الأطراف مؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الدول الأعضاء ، وتم توقيعه في كيجالي.

- يتكون الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة القارية الافريقية من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق (وعددها ٣١ مادة)، الى جانب عدد ٣ بروتوكولات (مرفقة بالاتفاق) ، تُشكل هي وملاحقها جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق ، وبيانها كالتالي :-

- **بروتوكول التجارة في السلع ، والذى يهدف الى تعزيز التجارة الإفريقية البينية في السلع :**

يتكون بروتوكول التجارة في السلع من عدد ٩ ملاحق والتي تتمثل في :

ملحق (١) جداول الالتزامات

ملحق (٢) قواعد المنشأ

ملحق (٣) التعاون الجمركي والدعم الادارى المشترك

ملحق (٤) تسهيل التجارة

ملحق (٥) القيود غير الجمركية

ملحق (٦) العوائق الفنية على التجارة

ملحق (٧) الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية

ملحق (٨) تجارة الترانزيت

ملحق (٩) المعالجات التجارية

- **بروتوكول التجارة في الخدمات ، والذى يهدف الى التحرير التدريجى لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية :-**

يتكون بروتوكول التجارة في الخدمات من عدد ٦ ملاحق ، تتمثل في :

ملحق (أ) جداول الالتزامات المحددة

ملحق(ب) اعفاء/ اعفاءات الدولة الأولى بالرعاية

ملحق (ج) خدمات النقل الجوى

ملحق (د) قائمة القطاعات ذات الأولوية

ملحق (و) الوثيقة الاطارية حول التعاون التنظيمي

- **بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات ، والذى يهدف الى تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات :-**

يتكون بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات من عدد ٣ ملاحق ، تتمثل في :

المحق (١) : إجراءات عمل فريق التحكيم

الملحق (٢) : مراجعة الخبراء

ملحق (٣) : قواعد (مدونة) سلوك المُحكومين والأعضاء بفريق التحكيم

- يهدف الاتفاق الى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في افريقيا ، وذلك من خلال الإلغاء التدريجى للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع والخدمات ، وصولاً للاتحاد الجمركي في القارة الإفريقية .
- هذا الاتفاق لا يبطل ولا يعدل ولا يلغى الحقوق والواجبات بمقتضى الاتفاقات التجارية القائمة بالفعل والتي ابرمتها الدول الافريقية متسقاً مع غيرها من الدول، وأنه في حالة وجود اى تضارب وعدم اتساق بين أحكام هذا الاتفاق وأى اتفاق إقليمي ، فإن هذا الاتفاق يسود أحكامه الى حد التضارب المحدد .
- يُغطى الاتفاق التجارة في السلع والخدمات ، فضلاً عن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة .

- يتألف الإطار المؤسسى لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من المؤتمر، ومجلس الوزراء ، ولجنة كبار المسئولين المكلفين بالتجارة ، والأمانة، وذلك بهدف المنطقة وإدارتها وتقييمها .
- بالنسبة للدول التي تنضم الى الاتفاق ، يدخل الاتفاق وبروتوكولاته الملحقة ، وأية وثيقة أخرى تعتبر ضرورية في إطاره ، حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ إيداع وثيقة انضمامها .
- يقوم رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقى – بصفته الوديع – بإخطار الدول الأعضاء بدخول الاتفاق وملاحقة حيز التنفيذ .
- يدخل الاتفاق وبروتوكولاته الملحقة وأية وثيقة أخرى تعتبر ضرورية في إطاره، حيز النفاذ بعد ٣٠ يوماً من إيداع وثيقة التصديق لعدد ٢٢ دولة.

ثانياً: رأى اللجنة المشتركة

ترى اللجنة المشتركة أن الهدف من الاتفاق المعروض إطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية ، في إبرام اتفاقية تجارية شاملة من شأنها زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء ، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في افريقيا والتغلب على الاعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة الى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمى والقارى.

كما يهدف إلي:

١-إنشاء سوق واحدة تسمح بحرية السلع والخدمات والأشخاص بين الدول الافريقية عن طريق التحرير التدريجي للحواجز الجمركية.

٢-وجود إطار مؤسسى قوى لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وإدارتها وتسهيلها ومتابعتها وتقييمها

٣-التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية وذلك وفقا للمادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) والخاصة بالتكامل الإقليمي .

٤- دعم تنافسية تجارة الخدمات ، وتعزيز التنمية المستدامة ، وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبي. هذا بالإضافة الى التنسيق بين الدول الأعضاء على مستوى التشريعات المحلية المنظمة للقطاعات الخدمية .

وترى اللجنة المشتركة أن الاتفاق لا يتضمن أيه أحكام موضوعية أو التزامات إضافية لما ورد في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المُشار إليه ، وإنما هو اتفاق إجرائى .

ومن ثم فإن اللجنة المشتركة رأت الموافقة على قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وبروتوكولاته المُلحقة ، والموقع في كيجالى بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢١، وترجو المجلس الموقر الموافقة على ما رأت وعلى القرار الاتي:

"وُوفق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القاربة الافريقية وبروتوكولاته المُلحة ، والموقع في كيجالى بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق" .

رئيس اللجنة المشتركة

م .أحمد سمير صالح

جمهورية مصر العربية

وزارة التجارة والصناعة

مذكرة شارحة للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area (AfCFTA)

فبراير ٢٠١٩

جدول المحتويات

أولاً: خلفية مختصرة عن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ٣
ثانيًا: نبذة عن المبادئ التوجيهية للمفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية ٤
ثالثًا: نطاق وتسلسل مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية ٥
رابعًا: الميزان التجاري بين مصر ودول القارة الأفريقية خلال الفترة (٢٠١٠- الربع الأول ٢٠١٨) ٦
خامسًا: هيكل نصوص الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ٧
سادسًا: آخر تطورات مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ١٣
سابعا: المزايا والتحديات المتعلقة بالاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ١٤
ثامنا: الخطوات المستقبلية ١٧

أولاً: خلفية مختصرة عن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

- منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضـــم في عضـــويتها كافة دول الاتحاد الأفريقي (٥٥ دولة)، بهدف إزالة الضـــرائب الجمركية والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الأفريقية، وبالتالي خلق ســـوق قاري لكافة الســـلع والخدمات داخل القارة الافريقية يضـــم أكثر من مليار نســـمة ويفوق حجم الناتج المحلى الإجمالي له عن ٣ تريليون دولار، مما يؤدي إلى انشـــاء الاتحاد الجمركي الأفريقي وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة تجاه واردات القارة الافريقية من الخارج، وبالتالي إعلان قيام الولايات المتحدة الأفريقية وفقاً لقرارات القمة الأفريقية.

- تم الاتفاق خلال القمة العادية للاتحاد الافريقي الثامنة عشـــر (يناير ٢٠١٢، أديس أبابا/إثيوبيا) والتي عقدت تحت عنوان تعزيز التجارة البينية في إفريقيا Boosting Intra-Trade in Africa (BIAT) على أهمية المُضـــي قُدمًا نحو التكامل الإقليمي، وقد تم تحديد عام ٢٠١٩ للوصـــول الى الاتحاد الجمركي في القارة الأفريقية مرورًا بمنطقة التجارة الحرة القارية في عام ٢٠١٧ كموعد مبدئي، وذلك في إطار تنفيذ الإطار الأوســـع لمعاهدة أبوجا المؤســـســـة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، والتي يتمثل الهدف من إطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية في إبرام اتفاقية تجارية شـاملة من شـأنها زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضـاء وتعزيز القدرة التنافسـية للصـناعة في افريقيا والتغلب على الاعتماد على تصـدير المنتجات الأسـاسـية بالإضـافة الى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل العضـوية والإسـراع بعمليات التكامل الإقليمي والقاري. كما قامت القمة باعتماد خطة عمل تعزيز التجارة البينية للقارة الافريقية BIAT والتي حددت ســـبعة أولويات تتمثل في الســـياســـة التجارية، وتســـهيل التجارة، والطاقة الإنتاجية، والبينة التحتية ذات الصـــلة بالتجارة، وتمويل التجارة، والمعلومات التجارية، وتكامل الأســـواق. كما تم اعتماد خارطة الطريق لتوضيح خطوات الوصول الى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي.

- تم عقد اجتماعات الدورة العادية الـــــ٢٥ لقمة الاتحاد الافريقي خلال الفترة ٧-١٥ يونيو ٢٠١٥ بجنوب افريقيا، وقام رؤساء الدول بإصدار واعتماد الوثائق التالية:
  - الاعلان الخاص بإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية.
  - اعتماد خارطة الطريق الارشادية للمفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية
  - الاهداف والمبادئ التوجيهية للتفاوض.
  - الشروط المرجعية لمنتدى مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية
  - الترتيبات المؤسسية لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية

ثانيًا: نبذة عن المبادئ التوجيهية للمفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية

١. تكون المفاوضات تحت قيادة الدول الأعضاء/المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الأقاليم الجمركية، وبدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي وهياكلها.
٢. تعتبر مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية نواة مؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية.
٣. الاحتفاظ بالمكتسبات.
٤. الأسس المتباينة
٥. المرونة والمعاملة التفضيلية والخاصة والشفافية والكشف عن المعلومات
٦. الشفافية والافصاح عن المعلومات
٧. التحرير الجوهري
٨. معاملة الدولة الأولى بالرعاية
٩. المعاملة الوطنية
١٠. المعاملة بالمثل
١١. يتم اتخاذ القرارات بالتوافق
١٢. اعتماد أفضل الممارسات

ثالثًا: نطاق وتسلسل مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية

- يغطي نطاق منطقة التجارة الحرة القارية التجارة في السلع والتجارة في الخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة.
- يتم إجراء مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية على مرحلتين:
  - تغطي المرحلة الأولى: المفاوضات حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات.
  - تغطي المرحلة الثانية: المفاوضات حول المجالات التالية: (الاستثمار، حقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة).

يتمثل الهدف من إطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية في إبرام اتفاقية تجارية شاملة من شأنها زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في افريقيا والتغلب على الاعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة الى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمي والقاري.

رابعًا: الميزان التجاري بين مصر ودول القارة الأفريقية خلال الفترة (٢٠١٠- الربع الأول ٢٠١٨)

القيمة بالمليون دولار

المؤشرات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	الربع الأول ٢٠١٨
إجمالي الصادرات	٤٢٩٤	٤٢٤٠	٤٤٧٦	٤٢٨٧	٣٨٥٠	٣١٩١	٣٢٥٤	٣٥٣٢	٩١٠
إجمالي الواردات	١٧٠٩	١٩٦٣	٢٤٢٨	١٤١٢	١٢٢٠	١٧٤٠	١٧٩٢	١٨٣٧	٤٧٦
الميزان التجاري	٢٥٨٥	٢٢٧٧	٢٠٤٨	٢٨٧٥	٢٦٣٠	١٤٥١	١٤٦٢	١٦٩٥	٤٣٤
حجم التجارة	٦٠٠٣	٦٢٠٣	٦٩٠٤	٥٦٩٩	٥٠٧٠	٤٩٣١	٥٠٤٦	٥٣٦٩	١٣٨٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء CAPMAS.

رسم توضيحي حول تطور الميزان التجاري بين مصر وأفريقيا

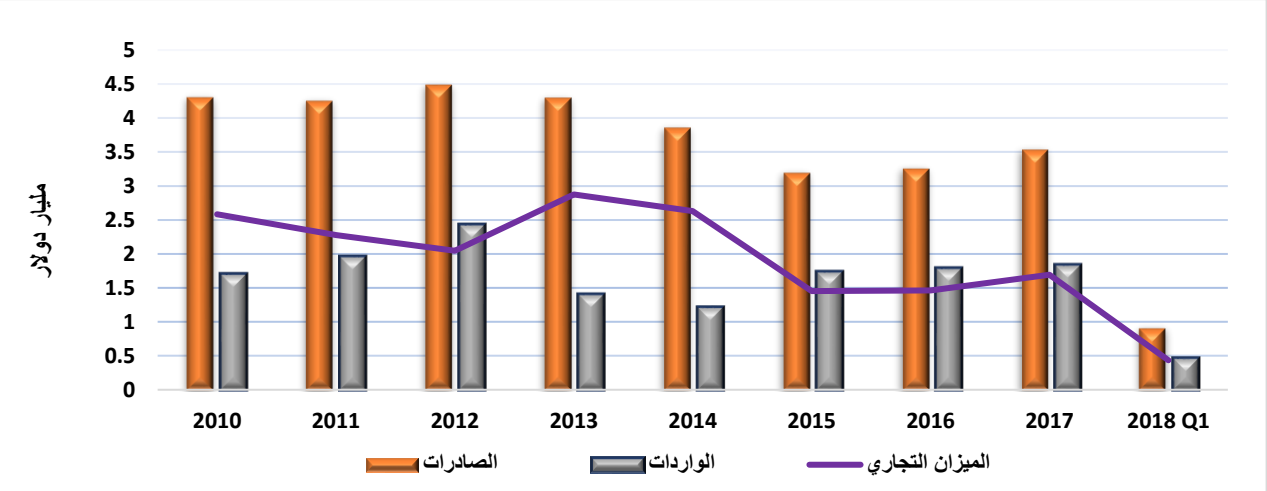

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء CAPMAS

خامسًا: هيكل نصوص الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

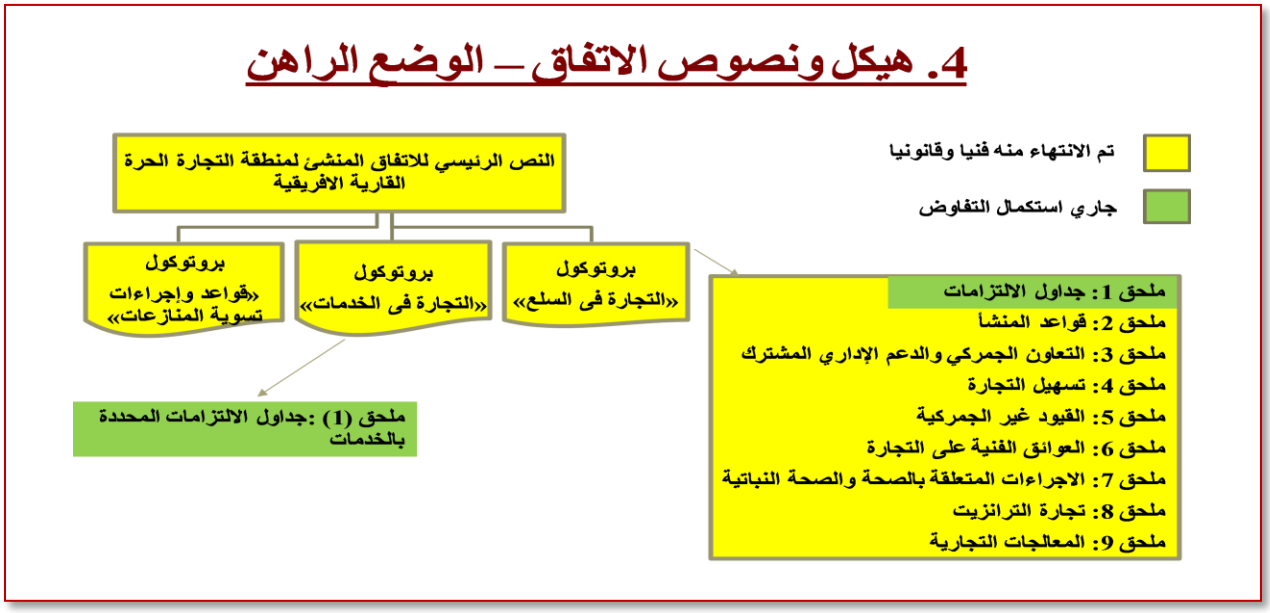

- **وهكذا يتكون الاتفاق المنشـئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من النصـوص العامة الحاكمة للاتفاق (وعددها ٣١ مادة) إلى جانب عدد ٣ بروتوكولات؛ وهي:**

١) بروتوكول التجارة في السلع
٢) بروتوكول التجارة في الخدمات
٣) بروتوكول آلية تسوية المنازعات

- **يتكون بروتوكول التجارة في السلع من عدد ٩ ملاحق والتي تتمثل في:**

– ملحق (١) جداول الالتزامات
– ملحق (٢) قواعد المنشأ
– ملحق (٣) التعاون الجمركي والدعم الاداري المشترك

- ملحق (٤) تسهيل التجارة
- ملحق (٥) القيود غير الجمركية
- ملحق (٦) العوائق الفنية على التجارة
- ملحق (٧) الاجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية
- ملحق (٨) تجارة الترانزيت
- ملحق (٩) المعالجات التجارية.

- **يتكون بروتوكول التجارة في الخدمات من عدد ٦ ملاحق، تتمثل في:**
  - ملحق (١) جداول الالتزامات المحددة
  - ملحق (٢) استثناءات الدولة الاولى بالرعاية
  - ملحق (٣) خدمات النقل الجوي
  - ملحق (٤) برنامج عمل المرحلة الانتقالية لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية
  - ملحق (٥) القطاعات ذات الأولوية
  - ملحق (٦) الوثيقة الاطارية بشأن الأطر التنظيمية
- **يتكون بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات من عدد ٣ ملاحق، تتمثل في:**
  - الملحق (١): اجراءات عمل فريق التحكيم
  - الملحق (٢): مراجعة الخبراء
  - ملحق (٣): قواعد (مدونة) سلوك المحكمين والأعضاء بفريق التحكيم

أهم أحكام النص الرئيسي للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

يهدف النص الرئيسي للاتفاق إلى وضع النصوص العامة الحاكمة للاتفاق ويتكون من ٧ أبواب تتضمن ٣٠ مادة، تتمثل أهمها في:

الأهداف العامة والمحددة: يستهدف الاتفاق إنشاء سوق واحدة تسمح بحرية حركة السلع والخدمات والأشخاص بين الدول الافريقية عن طريق التحرير التدريجي للحواجز الجمركية

المادة الخاصة **بالنطاق** حيث يغطى الاتفاق التجارة في السلع والتجارة في الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة.

المادة الخاصة **بوضع البروتوكولات والملاحق والمرفقات** حيث تنص على أن البروتوكولات والملاحق المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق بعد اعتماده.

الإطار المؤسسي: حرص الاتفاق على وجود إطار مؤسسي قوي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وإدارتها وتسهيلها ومتابعتها وتقييمها؛ حيث يشمل كل من (الجمعية العمومية، ومجلس الوزراء، ولجنة كبار مسئولي التجارة، والأمانة العامة)، مع التركيز على مهام ومسئوليات كل منها. مع وضع آلية لاتخاذ القرار تضمن تحقيق التوافق بين كافة الدول الأعضاء.

الأفضليات القارية: هذا الاتفاق لا يبطل ولا يعدل ولا يلغى الحقوق والواجبات بمقتضى الاتفاقات التجارية القائمة بالفعل والتي أبرمتها الدول الافريقية مع غيرها من الدول، وأنه في حالة وجود أي تضارب وعدم اتساق بين هذا الاتفاق وأي اتفاق إقليمي، فإن هذا الاتفاق يسود إلى حد التضارب المحدد.

التوقيع والتصديق والانضمام للاتفاق ودخوله حيز التنفيذ: يفتح الاتفاق للتوقيع والتصديق والانضمام لكافة الدول الأعضاء طبقاً لإجراءاتها الدستورية، ويدخل حيز التنفيذ بعد ثلاثين (٣٠) يوم من إيداع وثائق التصديق لعدد ٢٢ دولة.

المراجعة: يخضع الاتفاق للمراجعة من قبل الدول الأطراف كل خمس سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛ لضمان الفاعلية وتحقيق التكامل والتكيف مع التطورات الإقليمية والدولية المتغيرة.

أهم أحكام بروتوكول التجارة في السلع:

- يستهدف إنشاء سوق حرة للتجارة في السلع، وتتمثل الأهداف المحددة لهذا البروتوكول في تعزيز التجارة الإفريقية البينية في السلع من خلال: (الازالة التدريجية للتعريفات الجمركية والعوائق غير الجمركية؛ تعزيز فاعلية الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة والعبور ؛ تعزيز التعاون في مواجهة العوائق الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية؛ تعزيز التصنيع في جميع أنحاء إفريقيا).
- **معاملة الدولة الأولى بالرعاية:** تم الاتفاق على قيام الدول بمنح بعضها البعض معاملة الدولة الأولى بالرعاية، أخذًا في الاعتبار أن المادة لا تجبر الدول على منح بعضها البعض أية تفضيلات يتم منحها لأطراف ثالثة.
- مثال: مصر غير ملزمة بمنح المعاملة التفضيلية التي يتم منحها للدول العربية في إطار الجافتا للدول الافريقية بموجب هذا الاتفاق، وأن هذا خاضع للمفاوضات بشأن التفضيلات الممنوحة على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

- **المناطق الاقتصادية الخاصة:** يشجع الاتفاق على انشاء وتدعيم المناطق الاقتصادية الخاصة؛ حيث سيتم اعتبار منتجات تلك المناطق ناشئة في حال استيفاؤها قواعد المنشأ المعتمدة بالاتفاق.
- **الاستثناءات العامة والأمنية:** أتاح البروتوكول استثناء بعض السلع من التحرير بين الدول الافريقية وذلك لاعتبارات أمنية أو بيئية وفقا لما هو متعارف عليه بمنظمة التجارة العالمية.

بروتوكول التجارة في الخدمات:

- يهدف البروتوكول إلى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية وذلك وفقا للمادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) والخاصة بالتكامل الإقليمي. وهذا التحرير من شأنه دعم تنافسية تجارة الخدمات، وتعزيز التنمية المستدامة، وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي. هذا بالإضافة الي التنسيق بين الدول الأعضاء على مستوي التشريعات المحلية المنظمة للقطاعات الخدمية.
- يتضمن البروتوكول ستة أجزاء تشكل ٢٩ مادة، ويتعلق الجزء الأول منها بالتعريفات، والجزء الثاني بالنطاق، ويتعلق الجزء الثالث بالأهداف، والجزء الرابع بالأحكام والمبادئ العامة، والجزء الخامس بالتحرير التدريجي، والجزء السادس بالأحكام المؤسسية. هذا بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق التي سوف يتم التفاوض بشأنها مستقبلا بحيث تعتبر جزء لا يتجزأ من الاتفاق، على أن تتضمن هذه الملاحق جداول الالتزامات المحددة للأعضاء وكذا الاستثناءات من مبدأ الدولة الاولي بالرعاية.
- ويتفق هذا البروتوكول في احكامه ومبادئه العامة الي حد كبير مع اتفاق الجاتس؛ بما في ذلك مبدأ الدولة الأولي بالرعاية، والشفافية، والقواعد المحلية، والتحرير التدريجي من خلال النفاذ للأسواق والمعاملة الوطنية والقيود الواردة عليهما.

- وفيما يتعلق بنطاق البروتوكول فيقتصر على الإجراءات ذات الصلة بالتجارة في الخدمات، ويستثني منها كافة المشتريات الحكومية التي يتم توريدها على أساس غير تجاري أو غير تنافسي، وكذا كافة الإجراءات ذات الصلة بحقوق مرور الطيران.

أهم أحكام بروتوكول آلية تسوية المنازعات:

المادة ١: يهدف البروتوكول إلى تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات.

وقد تم الاتفاق على ادراج تعريفات للمصطلحات التي سيتم استخدامها في إطار نصوص البروتوكول.

وتوضح المادة ٣ نطاق تطبيق البروتوكول؛ حيث يسري هذا البروتوكول على القواعد والإجراءات الخاصة او الإضافية المتعلقة بتسوية المنازعات الواردة في الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

وتختص المادة ٤ أحكام عامة: إن نظام تسوية المنازعات في منطقة التجارة الحرة القارية هو عنصر مركزي لتوفير الأمن والقدرة على التنبؤ فيما يخص نظام التجارة الإقليمية ويحافظ نظام تسوية المنازعات على حقوق الدول الاطراف والتزاماتها بموجب هذا الاتفاق وكذلك توضيح الاحكام السارية وفقا للقواعد العرفية في تفسير أحكام القانون الدولي العام.

المادة ٢٠ الاستئناف: تنشأ هيئة استئناف دائمة من قبل جهاز تسوية المنازعات. وتستمع هيئة الاستئناف إلى الطعون المقدمة في قرارات فرق التحكيم.

سادسًا: آخر تطورات مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

❑ فيما يتعلق بالمراجعة القانونية والتوقيع والتصديق على الاتفاق:

- تم خلال اجتماعات القمة الاستثنائية العاشرة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي (مارس ٢٠١٨، كيجالي/رواندا) توقيع الجانب المصري على نص الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وكذا إعلان كيجالي لإطلاق المنطقة ليصل عدد الدول الموقعة إلى ٤٤ دولة افريقية (من إجمالي ٥٥ دولة). وذلك بعد الانتهاء من التفاوض وإجراء المراجعة القانونية لكل من الاتفاق الرئيسي وبروتوكول التجارة في السلع وبروتوكول التجارة في الخدمات وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات.
- تم الانتهاء من التفاوض وإجراء المراجعة القانونية لكافة ملاحق الاتفاق واعتمادها من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي خلال قمة نواكشوط الـ٣١ (يونيو ٢٠١٨)، كما تم الإعلان عن توقيع ٥ دول أخرى ليصل عدد الدول الأعضاء الموقعة إلى ٤٩ دولة، فضلاً عن قيام ١٦ دولة بالانتهاء من إجراءات التصديق على الاتفاق.
- وهنا تكمن ضرورة الإسراع من قيام مصر بالانتهاء من إجراءات التصديق على الاتفاق، علما بدخول الاتفاق حيز النفاذ بقيام ٢٢ دولة بالتصديق عليه وذلك وفقاً للمادة ٢٣ من اتفاق الـAfCFTA . هذا مع الاخذ في الاعتبار ان التصديق في الوقت الراهن سوف يعزز موقف مصر في استضافة مقر سكرتارية الـAfCFTA ، وذلك في ظل منافسة كل من غانا ورواندا وكينيا لاستضافة المقر وقد قاموا بالفعل بالتصديق.

❑ فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات:

- تم تحديد قائمة القطاعات الخدمية ذات الأولوية في التحرير، والاتفاق عليها من قبل كافة الدول الاعضاء (باستثناء دولة إثيوبيا)، وتتمثل القائمة في الخمس قطاعات التالية: السياحة، النقل، الاتصالات، الخدمات المالية، خدمات قطاع الاعمال business services.
- من المنتظر من الدول الأعضاء إعداد جداول الالتزامات الخاصة بالقطاعات ذات الأولوية في التحرير، حتى يتسنى بدء المفاوضات فيما يتعلق بتلك القطاعات. بالإضافة إلى وضع خارطة طريق للمفاوضات المتعلقة بالقطاعات الأخرى التي من المنتظر تحريرها لاحقًا.

- **فيما يتعلق بالتجارة في السلع:**

– جارى الانتهاء من التفاوض بشأن منهجيات التخفيض الجمركي والمعنية بتحديد نسب السلع الحساسة والمستثناة من التخفيضات الجمركية، بالإضافة إلى بعض الأمور الفنية المتعلقة بالتطبيق. الامر الذي يتطلب استكمال اجراء المشاورات على المستوى الوطني بين كافة الجهات الحكومية المعنية وكذا القطاع الخاص ومجتمع رجال الاعمال.

– من المخطط اعداد قوائم التخفيضات الجمركية واستهداف تقديمها إلى قمة يناير ٢٠١٩.

- **فيما يتعلق بقواعد المنشأ:**

– جاري استكمال المفاوضات بشأن قواعد المنشأ في إطار الاتفاق.

- **فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من المفاوضات:**

– وفقاً لتوجيهات القمة، من المقرر الانتهاء من المفاوضات الخاصة بالمرحلة الثانية بشأن سياسة المنافسة والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وتقديم مشاريع النصوص القانونية إلى قمة يناير ٢٠٢٠ للاعتماد من خلال اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية.

سابعا: المزايا والتحديات المتعلقة بالاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

أ) الإيجابيات المحققة، والمنافع المنتظر تحقيقها

– سياسيًا، يتماشى الاتفاق والتوجه السياسي الحالي للاندماج والتكامل مع الأشقاء الأفارقة، كما يعد أحد أهم الركائز لبرنامج العمل المصري خلال فترة رئاسة مصر للاتحاد الافريقي لعام ٢٠١٩.

– انسياب حركة تجارة السلع والخدمات خاصة في ظل ارتفاع مستوى تحرير التعريفة الجمركية بين الدول الافريقية؛ حيث يتضمن إزالة الرسوم الجمركية لـ٩٠% من الخطوط التعريفية خلال ٥ سنوات (١٠ سنوات للدول الأقل نمواً).

– جذب الاستثمارات الأجنبية نظرًا لسهولة نفاذ منتجات تلك الاستثمارات إلى أسواق المنطقة.

– تحسين سلاسل القيمة المضافة بين دول القارة في ظل اعتماد قاعدة التراكم في المنشأ وكذا وجود محور في الاتفاق لتعزيز التنمية الصناعية في القارة.

- فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية؛ حيث يتيح النفاذ لأسواق ٣٧ دولة افريقية إضافية، خاصة مع دول غرب إفريقيا؛ حيث لا يوجد إطار تفضيلي بين مصر وتلك الدول في الوقت الحالي (جاري تنظيم معرض ومنتدى الاعمال الاول للدول الافريقية سالف الإشارة إليه)
- تُعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ثاني أكبر تجمع اقتصادي (٥٥ دولة إفريقية) على مستوى العالم بعد منظمة التجارة العالمية (١٦٤ دولة).

ب) التحديات الحالية

- لم يتم الانتهاء من التفاوض على كافة الموضوعات المتعلقة بالمرحلة الأولى من المفاوضات وتم إدراجها لاستكمال التفاوض بعد التوقيع على الاتفاق. (قواعد المنشأ- جداول التزامات تحرير التجارة في الخدمات- جداول التخفيضات الجمركية على السلع).
- صعوبة التفاوض وتحديد أولويات التحرير لكبر حجم منطقة التجارة والتفاوت في الهياكل الإنتاجية للتجمع.
- اعتماد العديد من الدول الأعضاء بصورة رئيسية على السلع الزراعية في صادراتها ومن المتوقع أن يكون التوجه نحو حماية تلك المنتجات.
- العوائق غير الجمركية على التجارة والتي يعد من أهمها ضعف البنية التحتية المتعلقة بالتجارة في الدول الافريقية.
- مشكلة نقص التمويل اللازم للتجارة أحد أهم المعوقات للتجارة بالقارة.

وبصورة مختصرة فيمكن الإجابة على بعض الاسئلة المتوقع إثارتها بخصوص الاتفاق طبقًا لما يلي:

س١: هل تزيد الاتفاقية من أعباء مصر الدولية أو التزاماتها التي تعهدت بها في إطار منظمة التجارة العالمية

- تتيح اتفاقية الجات بل وتشجع في مادتها رقم ٢٤ على انشاء مناطق تجارة حرة سواء على المستوي الاقليمي أو الثنائي طالما كانت الاتفاقية متماشية مع احكام منظمة التجارة العالمية وتهدف إلى

تحرير التجارة، ومن ثم فلن يترتب على تلك الاتفاقية أية اعباء او التزام من الجانب المصري تجاه المنظمة باستثناء اجراءات التبليغ المتعارف عليها بالمنظمة.

س٢: هل تتضمن هذه الاتفاقية حقوق مصر إذا ما خرقت أي من الدول التزاماتها مع مصر؟

- تحتوي الاتفاقية على بروتوكول كامل لتسوية المنازعات الناشئة عن التطبيق أو التفسير لنصوص الاتفاق والواجبات والالتزامات المترتبة عليه، وقد روعي في صياغته الخبرات السابقة في منظمة التجارة العالمية واتفاقية التكتلات الثلاث التي تتمتع مصر بعضويتها.

س٣: متى سيدخل الاتفاق حيز النفاذ؟ متى ستستفيد مصر والدول الافريقية فعليًا من الاتفاق؟

- وفقاً لنص المادة رقم (٢٣) يدخل الاتفاق والبروتوكولات الخاصة به (التجارة في السلع- التجارة في الخدمات – البروتوكول تسوية المنازعات) حيز النفاذ بعد توقيع وتصديق ٢٢ دولة، ومن ثم ستتمكن كافة الدول الافريقية من التمتع بمزايا الاتفاق.

س٤: ما هي الفائدة المتوقعة للاتفاق فيما يخص التجارة في الخدمات؟

- يهدف البروتوكول إلى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية وذلك وفقا للمادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) والخاصة بالتكامل الإقليمي. وهذا التحرير من شأنه دعم تنافسية تجارة الخدمات، وتعزيز التنمية المستدامة، وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي. هذا بالإضافة إلى التنسيق بين الدول الأعضاء على مستوى التشريعات المحلية المنظمة للقطاعات الخدمية.
- يتفق هذا البروتوكول في احكامه ومبادئه العامة إلى حد كبير مع اتفاق الجاتس؛ بما في ذلك مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والشفافية، والقواعد المحلية، والتحرير التدريجي من خلال النفاذ للأسواق والمعاملة الوطنية والقيود الواردة عليهما.

س٥: ما هي نسبة زيادة الصادرات المصرية المتوقعة إلى السوق الأفريقي؟

- بلغت الصادرات المصرية إلى الدول الأفريقية لعام ٢٠١٦ (٣,٩ مليار دولار)، بلغ منها نصيب الدول غير الأعضاء بالكوميسا أو الجافتا (٧١٢ مليون دولار). ووفقاً لتقديرات الـUNECA فإن

معدل نمو الصادرات للتجارة البينية المتوقع عام (٢٠٢٢) يبلغ ٥٢%، وتخضع نسب الزيادة في الصادرات المصرية تحديدا لعدة عوامل إضافية مثل عدد الدول المصدقة على الاتفاق في تلك الفترة والعوامل الأخرى ذات الصلة بالنقل والبنية التحتية في تلك الدول.

س٦: كيف يمكن للقطاع الخاص تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه الاتفاقية؟

- الاتفاق في مرحلة غير قابلة للتطبيق الفعلي انتظارا لما ستسفر عنه مرحلة ما بعد التوقيع من مفاوضات على قوائم التخفيض وقواعد المنشأ تحرير القطاعات الخدمية ذات الاولوية وهي المراحل الواجب فيها اشراك القطاع الخاص لأخذ الرأي فيما يتعلق بالسلع والقطاعات الممكن تحريرها وتحديد قوائم السلع الحساسة والمستثناة. وبصفه عامة تتيح هذه الاتفاقية نفاذ أفضل للصادرات المصرية لأسواق القارة من خلال ازالة التعريفات الجمركية والقيود غير الجمركية بما يضع المنتجات المصرية في موقف تنافسي أفضل سعريا. إلا أنه من الضروري أن يتم على التوازي استمرار جهود البعثات الترويجية والمشاركة في فاعليات القطاع الخاص الافريقي المختلفة للتعريف بالمنتج المصري وبهدف ابرام صفقات تجارية على أسس تفضيلية طبقا للاتفاق.

ثامنا: الخطوات المستقبلية

- استكمال التفاوض بشأن قواعد المنشأ.
- إجراء المشاورات الوطنية مع كافة الجهات المعنية لإعداد قوائم التخفيضات الجمركية وجداول التزامات تحرير التجارة في الخدمات.
- إعداد معايير معاملة الصناعات الوليدة والمبادئ التوجيهية لمعاملة منتجات المناطق الاقتصادية الخاصة.
- بدء المرحلة الثانية لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية والتي تتضمن حقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة والاستثمار.